كتاب (الغريبين) لأبي عبيد الهرَوي (ت٤٠١هـ):
(دراسةٌ في تحقيق التَّحْقيق)

خالد فهمي
كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخَّص

تعالج هذه الدراسة كتاب (الغريبين) لأبي عبيد الهرَوي (ت٤٠١هـ) من منظور نقـد التحقيق أو تحقيق التحقيق.

وهذه الدراسة تأتي استجابة للوعي بأهمية هذا المصدر للمـشتغلين في حقـل اللُّغـة وحقل الشريعة على السواء؛ إذ هو معجم لشرح غـريبي القـرآن والـسُّنة بمـا همـا الأصلان الأعليان للتشريع.

وقد توقفت هذه الدراسة أمام بيان ما يلي:

أولًا- تحليل خطاب نوع الكتاب وانتمائه المعرفي وأهميته الحضارية.

ثانيًا- تحليل خطاب تحقيق التحقيق لعمل المحقِّق وجهده على مستوى الأسس.

ثالثًا- تحليل خطاب تحقيق التحقيق على مستوى المكمِلات الحديثة.

وقد اتضح من هذه الدراسة حضور الوعي بأسس التحقيق ومكملاته بصورة طيبة.

الكلمات الدالَّة

[كتاب الغريبين – أبو عبيد الهرَوي – تحقيق التحقيق – عبد الكريم جبل – محمود الطناحي – تحقيق النصوص].

٠/مدخل: تمدُّد الوعي وفعاليته

١/٠- تأمل تاريخ العلم في الحضارة العربية الإسلامية كاشف - بصورة مذهلة - عن توخِّي خدمة الدين، وتأسيس العمران بالأساس.

وقد كان الوعي بقيمة الانطلاق من دراسة اللسان أو اللُّغة بالغَ الوضوح، الأمر الذي أنتج تراثًا عريقًا ومتنوعًا في هذا المجال.

وقد كانت دراسة لغة الكتاب العزيز، ولغة السُّنة النبوية المشرَّفة، ثم لغة الشريعة - أمرًا محوريًّا، بالغ الثراء، وبالغ التنوع في الوقت نفسه.

وقد أثمر تمدُّد الوعي بأهميَّة دراسة اللُّغة وفعاليته - التوجُّه إلى خدمة لغة الوحيين: الكتاب العزيز، والسُّنة النبوية الشريفة، في ما عرف في تاريخ المعجمية باسم «معاجم الغريبين».

وهو ما فسَّرتُه سلفًا بالاستجابة الحضارية الذاتية للدوافع الأصولية؛ فقد كنت نشرت بحثًا بعنوان [معاجم (الغريبين) في العربية: نشأتها وأشهر مصنَّفاتها] في [آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، خالد فهمي، الدار المغربية، ودار الكلمة، القاهرة، ٢٠٢١م (ص٧٧-٨٢)] قلت فيه (ص٧٩):

«ثم ظهرت مجموعة من المعاجم جمعت بين دفَّتيها ألفاظ القرآن الكريم مع ألفاظ السُّنة الشريفة، **ونحن نرى في ذلك أثرًا من آثار علم الأصول؛ أي علم أصول الفقه،** بمعنى أننا نرى أن نشأة معاجم (الغريبين) في العربية كانت بسبب من النظر إلى أن الكتاب العزيز والسُّنة المشرَّفة هما الأصلان الأعليان للتشريع عند المسلمين، ومن ثَمَّ فلا تصحُّ أي عملية استنباطية من غير عناية ببيان ألفاظ هذين المصدرين، ومن هنا جمعت ألفاظ الذكر الحكيم مضمومة إلى ألفاظ الحديث الشريف؛ خدمة للعمل الأصولي على سبيل التمهيد (المنهجي اللازم)، وكان ظهور هذا النمط التصنيفي

في تاريخ المعجمية (العربية) **أثرًا من آثار علم أصول الفقه** الذي أصَّل لحقيقة كون القرآن الكريم والسُّنة الشريفة هما مصدرا التشريع الأساسيين المتفَق عليهما، ولا شك أن السبيل (الأولىٰ) إلىٰ ذلك إنما يكون ببيان معنىٰ الغامض من ألفاظ هذين المصدرين وهو المراد بـ«الغريبين».

٢/٠- وقد رصد حاجّي خليفة في [كشف الظنون، حاجّي خليفة، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (١٢٠٩/٢)] عددًا من معجَمات الغريبين، هي:

١-كتاب الغريبين، لأبي عبيد الهرَوي (ت٤٠١هـ).

٢- التنبيه علىٰ الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد الهرَوي، لأبي الفضل محمَّد بن ناصر السَّلَامي (ت٥٥٠هـ).

٣- مختصر الغريبين، لأبي المكارم النحوي (ت٥٦١هـ).

٤- المشْرَع الروي في الزيادة علىٰ غريبي الهرَوي، لابن عَسْكَر (ت٦٣٦هـ).

٥- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للمَدِيني (ت٥٨١هـ).

وزاد صديقي وتلميذي هيثم زينهم إلىٰ هذه القائمة:

-[مَجْمَع البحرين ومَطْلع النَّيرين، لفخر الدين الطُّرَيْحي، مكتبة مرتضوي، طهران، إيران، ١٤٠٨هـ].

في رسالته للماجستير ٢٠١٠م عن [معاجم (الغريبين) في العربية ودراسة لغوية معجمية، لهيثم زينهم، تقديم خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م]، التي كانت باقتراح مني، ووفَّقه الله في خدمة الموضوع بتوسع وجودة.

وكان السيد الشرقاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتنىٰ بمعاجم غريب الحديث والأثر ونشر رسالته للدكتوراة بعنوان [معاجم غريب الحديث والأثر، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م]، ولم يشر إلىٰ التأثير الأصولي في نشأة معجَمات الغريبين.

٣/٠- تتأسس أهمية كتاب (الغريبين) للهروي (ت٤٠١هـ) على كونه يمثل الاستجابة الذاتية الحضارية لخدمة لغة الأصليين الأعليين: الكتاب والسُّنة، وأنه يمثل مثالًا حيًّا لتطبيقات رعاية منظور المستعمِل والتيسير عليه باستكمال ضبط منهج ترتيب المدرسة الألفبائية المعجمية الداخلي بعد أن غبرَت زمانًا أسيرةَ العشوائية منذ استطاع أبو عمرو الشيباني (ت٢١٣هـ) وضع معجمه (الجيم)، مهتديًا فيه إلى الترتيب الألفبائي الخارجي، أي إن كتاب (الغريبين) رفع الإصر عن كاهل مستعملي المعجم العربي بعد نحو قرنين من المتاعب!

١/- كتاب الغريبين: خطاب النوع والانتماء المعرفي والقيمة الحضارية

يتناول هذا المطلب تحليل خطاب النوع والانتماءات المعرفية والقيمة الحضارية.

١/١- خطاب النوع:

يكشف تحليل واجهة المعجم: (عنوانه/ ومقدمته)، ومَتْنه ومادته عن تعيين نوع هذا العمل المرجعي؛ إذ يتضح لنا أننا أمام:

أولًا- عملٍ مرجعيٍّ معجميٍّ.

ثانيًا- مختصٍّ بلغة الكتاب العزيز والسُّنة الشريفة مما يحتاج إلى تعريف، وهو ما اصطلح عليه باسم «الغريبين»؛ تثنية للغريب القرآني، والغريب الحديثي.

ثالثًا- أحاديِّ اللُّغة؛ ذلك أن المداخل والتعليقات التي عليه بلغة واحدة هي اللُّغة العربية.

رابعًا- ألفبائي؛ أي إن المداخل مرتَّبة ترتيبًا ألفبائيًّا شرقيًّا، خارجيًّا وداخليًّا.

خامسًا- جذريٍّ؛ أي إن المداخل مرتَّبة وَفْق نظام الجذور Roots.

نحن - إذًا - أمام معجم ألفبائي مختصٍّ أحاديِّ اللُّغة.

٢/١- خطاب الانتماء المعرفي:

يكشف تحليل مادة المعجم والغايات الحاكمة التي تقف خلفه ومسارات تشغيله، ومستعمليه المتوقَّعين - عن جملة من الانتماءات المعرفية المتنوعة، وهي كما يلي:

أولًا- الانتماء إلى حقل تفسير القرآن الكريم بوصفه مصدرًا يشرح غريب لغة هذا الكتاب العزيز.

ثانيًا- الانتماء إلى علوم الحديث النبوي الشريف، بما يقدِّمه من شروح لغريب عدد كثير من أحاديث المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثالثًا- الانتماء إلى علم أصول الفقه، بوصفه يقدم شروحًا وتفسيرات لألفاظ القرآن الكريم والسُّنة الشريفة، وهما الأصلان الأعليان اللذان عليهما معتمَد الاستنباط الشرعي، فهما الدليلان المتفَق عليهما بامتياز في قائمة الأدلة الكلية للشريعة.

رابعًا- الانتماء إلى علم الفقه، بوصفه يقدم شروحًا لكلمات في آيات بالأساس، وهو ما يعني أنه يخدم **الأدلة التفصيلية** التي عليها المعول في استخراج الأحكام العملية؛ ذلك أن الفقه - كما هو معلوم - هو المعرفة بالأحكام العملية من **أدلتها التفصيلية، أي الآيات والأحاديث المتعينة.**

خامسًا- الانتماء إلى علم **متن اللُّغة**، وعلم متن اللُّغة هو علم اللُّغة في المفهوم التراثي، وهو العلم بمعاني الألفاظ أو المفردات.

وتأمل هذا الانتماء يعكس انتماء هذا العمل المرجعي المعجمي إلى مجال خدمة **اللُّغة العامة** لما ورد في الكتاب العزيز والسُّنة الشريفة من قطاع هذه الألفاظ، وإلى **مجال اللُّغة** المختصَّة، التي هي **مصطلحات شرعية** بالأساس بما ورد في الأصلين من مصطلحات عقَدية وفقهية وشرعية.

٣/١- خطاب القيمة الحضارية:

حاز كتاب (الغريبين) عدة أمور منحته قيمة علمية وحضارية حقيقية خاصة، وهذه العوامل المانحة قيمته الحضارية هي:

أولًا- أولية الكتاب في باب خدمة معجمية الغريب في الكتاب العزيز والسُّنة الشريفة، يقول الطناحي (ص٢١ المقدمة): «هذا العمل العظيم يعد بحقٍّ أول كتاب صنِّف في غريب القرآن الكريم وغريب الحديث الشريف، ملتزِمًا في دقَّة الترتيب على حروف الهجاء».

ثانيًا- الاستجابة الذاتية الحضارية لمطالب أصول الفقه والفقه المنهجية، بشرح لغة الدليلين والأصلين الأعليين المتَّفق عليهما، وهما القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة مجموعين في مصنَّف واحد أو عمل مرجعي معجمي واحد.

ثالثًا- الاستجابة الذاتية الحضارية لتطبيقات سمة عامة من سمات الشريعة الغراء، وهي سمة اليسر التي انعكست في تطبيقات منهج الترتيب الألفبائي الجذري المشرقي، وهو أول معجم استكمل هذا الترتيب الداخلي؛ أي «هو أول كتاب التزم في دقة طريقة الحرف الأول فالثاني فالثالث من الكلمة، وهو شيء له قيمته في تاريخ المعجمية».

رابعًا- النهوض العملي بواجب التقويم وسدِّ الخلَل الحاصل من غياب الترتيب الألفبائي الداخلي بعد ظهور الترتيب الألفبائي الخارجي نفسه على يد أبي عمرو الشيباني في معجمه (الجيم) (ت٢١٣هـ)؛ إذ جاء كتاب (الغريبين) للهروي (ت٤٠١هـ) واستكمل تطبيقات ترتيب المداخل فيه داخليًّا وَفْق نظام الترتيب الألفبائي الجذري المشرقي، «وهو المنهج الذي رأيناه متكاملًا متسقًا هنا في هذا الكتاب» على حد تعبير محمود الطناحي في مقدمة تحقيق الجزء الأول منه (ص١٤).

خامسًا- صدور حركة ممتدَّة من التأليف والتصنيف تعالَقت معه؛ يقول محمود الطناحي (المقدمة، ص٣١): «رزق كتاب (الغريبين) القَبول والذُّيوع عند الناس، فلم يكد يظهر على أقلام الرواة حتى شغل به العلماء نقدًا واختصارًا وزيادة وتذييلًا»؛ إسهامًا في بناء عدد معتبَر من المصادر المختصَّة بلغة الحديث النبوي الشريف وشرح غريبه.

سادسًا- القرب من زمان الخيرية المتمثل في الثلاثة قرون الأولى.

سابعًا- قيامه باستيعاب من سبقه والزيادة عليهم.

ثامنًا- التنبه المبكر إلى أهمية تحقيقه من جانب المؤسسات والعلماء المعتبرين فقد بدأ تحقيقه محمود الطناحي (ت١٤١٩هـ/١٩٩٩م) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ١٩٦٩م، وصدر الجزء الأول من تحقيقه سنة ١٩٧٠م بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر، والطناحي رمز ضخم في هذا المجال.

ثم جاء عبد الكريم جبل (١٣٨٦هـ/١٩٦٦م) فاستكمل تحقيقه ونشره عن وَحْدة البحث والدراسات بجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، بحكومة دبي، ٢٠٢٣م.

وعبد الكريم جبل اسم مرموق جدًّا في حقل الدراسات اللغوية التراثية الحديثة في مصر والوطن العربي وصاحب سُهْمة ممتازة معتبَرة في خدمة هذا المجال.

٢/- تحقيق (كتاب الغريبين): خطاب تحقيق التحقيق

في هذا المبحث تتناول هذه الدراسة فحص تحقيق كتاب (الغريبين) الذي نهض به عبد الكريم جبل من منظور تحقيق التحقيق.

٢/٠- مفهوم تحقيق التحقيق:

نقد تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصِرة عملٌ أصيلٌ راسخٌ أرسى تطبيقاته نفرٌ كريمٌ من العلماء المعاصرين، وتعود الممارسات العربية المعاصرة

إلى نهايات النصف الأول من القرن العشرين، وتعيينًا ١٩٤٤م؛ إذ نشر محمَّد مندور (ت١٣٨٥هـ/١٩٦٥م) نقدًا لتحقيق عزيز سوريال عطية لكتاب (قوانين الدواوين) للأسعد بن مَمَّاتي - بعنوان (حول أصول النشر) في مقالتين ثم جمعهما في كتابه [(في الميزان الجديد)، لمحمَّد مندور، مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٨م (ص١٧٢-١٨٢)]، ومنذ ذلك التاريخ ودراسات نقد التحقيق مستمرة لم تنقطع.

وقد استعملت من نحو أربع سنوات مصطلحًا مرادفًا لنقد تحقيق النصوص التراثية هو (تحقيق التحقيق)، على ما جاء في دراستي: (معجَمات ابن فارس اللغوية الألفبائية (مجمل اللُّغة / ومقاييس اللُّغة): دراسة في خطاب **تحقيق التحقيق**، التي نشرت في مجلة علوم المخطوط، بمكتبة الإسكندرية في عددها الرابع، ٢٠٢١م (ص١-٤٨).

وأقصد بمصطلح «تحقيق التحقيق»: فحص النصوص الصادرة محقَّقة ونقدها في ضوء ما استقر من قواعد هذا العلم وأصوله؛ سعيًا إلى تقديمها وسدِّ الخلل الذي اعتراها، وتطويرًا لممارسات هذا العلم وتطبيقاته المعاصرة، وتعزيزًا للوعي بأصول العمل في ميدانه وقد عرف هذا المصطلح طريقه إلى المجال، تقول هالة جمال: في بحثها [نحو منهج لتحقيق نصوص معجَمات التراث العربي: بحث في نقد التحقيق والنقد المعجمي، هالة جمال عبد الفتاح علي القاضي، مجلة بحوث كلية الآداب، السنة (٣٤)، ع(١٣٢) يناير ٢٠٢٣م (ص٤٦٥-٥١٩)].

ص٤٧١: نقد تحقيق النصوص علم مستقل يخدُم نصوص التراث العربي ويطور عملية تقديمها، «وثمَّة مصطلح آخَر للدلالة على نقد التحقيق هو (تحقيق التحقيق) سكَّه خالد فهمي في كتابه (دعم خصوصية النوع: دراسة تطبيقية نقدية في تحقيق النصوص التراثية)».

٢/١- تحقيق كتاب الغريبين: خطاب تحقيق التحقيق علىٰ مستوىٰ التطبيقات الأسس:

في هذا المطلب نتوقف لفحص مجموعة الأصول الحاكمة وتحليلها النصوصَ التراثية مما استقر النظر إليها علىٰ أنها هي «أسس التحقيق»، وموقف المحقق الكريم العملي منها:

أولًا- أساس اختيار النص:

إن التوجه إلىٰ تحقيق هذا الكتاب؛ (كتاب الغريبين) يمثل تطبيقًا عاليًا للمعايير التي يجب رعايتها عند التلبث أمام تطبيق أساس اختيار النص التراثي؛ ذلك أننا أمام كتاب من **أصول العلم** في مجاله، حائز أولية الموضوع؛ إذ جمع غريبي الكتاب والسُّنة، وأولية المنهج، فهو أول معجم رتَّب المداخل فيه داخليًّا ترتيبًا **ألفبائيًّا** دقيقًا يراعي مع الحروف الأوائل الثواني والثوالث، وهو قريب العهد من عصور الخيرية المتمثِّلة في القرون الثلاثة الهجرية الأولىٰ المخْبَر عن خيريَّتها.

غير أن هذا الاختيار مرجعه في الأساس إلىٰ محمود الطناحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تنبَّه إلىٰ هذا الكتاب وتوجَّه إلىٰ تحقيقه سنة ١٩٦٣م؛ يقول في مقدمة تحقيق الجزء الذي حقَّقه (ص٢٢): «وقد عرفت هذا الكتاب النفيس منذ خمس سنوات [تاريخ توقيع هذه المقدمة كان ١٩٦٩م] حين قمت بنشر كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) للإمام مجد الدين... ابن الأثير الجزري، المتوفىٰ سنة ٦٠٦هـ»، وكان كتاب (الغريبين) أحد أهم مصادره بإطلاق، وتاريخ الطبعة الأولىٰ لهذا الكتاب كان سنة ١٩٦٣م، صدرت عن مكتبة عيسىٰ البابي الحلبي.

ثم إن قبول عبد الكريم جبل لأمر تكمِلة التحقيق دالٌّ علىٰ وعيه بمنزلة الكتاب وقيمته وأهميته؛ وبهذا يكون تطبيق أساس اختيار النص جاء علىٰ الصورة المثلىٰ الواعية بمعاييره وضوابطه.

ثانيًا- أساس جمع النُّسخ وترتيب منازلها:

يكشف تحليل خطاب النُّسخ المعتمَدة في التحقيق عن اعتماد المحققَيْن على مجموعتين من النُّسخ هما:

(أ) **النُّسخ الخطية الأصلية** للكتاب، وقد جمع الطناحي ثلاث نسخ اعتمدها في تحقيقه هي:

- النُّسخة التيمورية المؤرَّخة بسنة ٦١٩هـ ورقمها (٥٥ لغة / تيمور).

- نسخة دار الكتب المصرية المؤرَّخة بسنة ٥٢٦هـ ورقمها (١٦٧ / تفسير).

- نسخة دار الكتب المصرية المؤرَّخة بسنة ٦٢٦هـ ورقمها (٢٠/ش).

وقد جعل النُّسخة التيمورية أصلًا؛ لأنها في غاية من الجودة والإتقان والتنبه، ولأنها مقروءة ومعارَضة بالأصل المنقول عنه، وبها في بعض المواطن، «استدراك على المؤلِّف»، ولأجل ذلك قدمت واتخذها أصلًا، وإن كان هناك من النُّسخ ما هو أقدمُ منها.

وهذا درس عملي راقٍ في ترتيب منازل النُّسخ، وتقديم معيار الصحة والجودة والإتقان على معيار الأقدمية الذي يهيمن على عقول الكثيرين شغْبًا ودعوى بغير وجه حق.

(ب) النُّسخ الثانوية:

كان من فطنة الطناحي – التي تابَعه عليها عبد الكريم جبل – أنِ اعتمد على مجموعة يطلق عليها في قواعد العلم اسم «النُّسخ الثانوية»، وهذه المصادر التي اعتمد عليها في التحقيق بوصفها نسخًا داعمة هي:

- تهذيب اللُّغة للأزهري؛ إذ كان الأزهري أستاذا للهروي، وقد استفاض كتاب (الغريبين) بالرواية عنه والنقل منه (ص٤٣ المقدمة).

- النهاية لابن الأثير؛ إذ يعد نسخة أخرىٰ من (الغـريبين) مـن حيـث كان أحـد المصادر التي صنع منها ابن الأثير كتابه.

- التنبيه، لابن ناصر السَّلَامي للإفادة منه في ما تعقَّب فيه المصنِّف الهرَوي.

وهذا الذي صنعه المحقِّقان تطبيـقٌ عالٍ لقواعـد جمْـع النُّـسخ قلَّمـا يتنبـه إليـه المشتغلون في المجال.

وقد أضاف عبد الكريم جبل إلىٰ خطاب جمع النُّسخ الاعتماد علىٰ ما يلي:

١-النُّسخ الخطية «الأصلية»؛ فقد اعتمد بجانب ما سبق علىٰ أربـع نـسخ كوامـل، هي:

- نسخة أسعد أفندي ورقمها (١١٠).

- نسخة مكتبة فاتح ورقمها (٢٩١، ٢٩٢).

- نسخة مكتبة شهيد علي باشا ورقمها (١٣٢).

- نسخة مكتبة راغب باشا ورقمها (١٤٢٢).

وهذه الأربعة من رواية المالِيني.

واعتمد علىٰ نسختين أخريين كاملتين من رواية الصابوني والمليجي هما:

- نسخة مكتبة شهيد علي رقمها (١٣١).

- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (مكتبة الأسد الوطنيـة في مـا بعـد) ورقمهـا (٦٨٩)، واعتمَد ثلاث نسخ أخرىٰ كوامل غير معلومة الرواة، وهي نسخة نور عثمانية / وقونية / وعاطف أفندي.

- واعتمد علىٰ تسع نسخ أخرىٰ غير مكتملة (انظر حديثه عنها في مقدمة كتـاب (الغريبين) الكامل ١/٢٨-٤٧).

وقرر أن اعتماده وتعديله عند اشتجار الخلاف على ثلاث نسخ، هي:

- نسخة أسعد أفندي / ونسحة عاطف أفندي / ونسخة قونية.

٢- النُّسخ الثانوية، وقد أضاف جبل إلى ما اعتمده الطناحي في خطاب المصادر الثانوية ما يلي:

- إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)؛ لأنه سابق على (الغريبين) وهو مظِنة رجوع الهرَوي عليه واعتماده عليه.

- غريب القرآن، لابن عزيز السِّجِسْتاني (ت٣٣٠هـ)؛ لأنه سابق على (الغريبين) أيضًا.

وقد ظهر في المدة الواقعة بين صدور الجزء الأول من التحقيق، وهي المدة الممتدَّة من سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م إلى ١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م - عدد معتبَر من المصادر التي يصح إدراجها ضمن ما يعرف هنا بـ«النُّسخ الثانوية»، من مثل ما يلي:

(أ) مجموعات كتاب غريب القرآن الكريم المستقلة التي اعتمدت على (الغريبين) في بنائها.

(ب) مجموعات كتب غريب الحديث النبوي الشريف المستقلَّة التي اعتمدت على (الغريبين) في بنائها.

(ج) مجموعات كتب «الغريبين» التي جاءت بعد (الغريبين).

(د) مجموعات الكتب المتعالقة مع كتاب (الغريبين) للهروي على وجه التعيين، وهذا التعالق أخذ صورًا تصحيحية استدراكية في الغالب.

ومما كان يلزم جمعه لتحقيق كتاب (الغريبين) ما يتوزَّع على هذه المجموعات الأربعة بوصف الأجزاء أو النصوص المنقولة فيها من كتاب الهرَوي بمنزلة النُّسخ

التي يلزم مراجعة ما يكافئها في كتاب (الغريبين) عليها، ولا شك أن قدم هذه المصادر أو النُّسخ الثانوية يمكن أن يقدم قراءات جيدة تسهم في تصحيح ما عساه يحتاج إلىٰ تصحيح، أو توثيق هذه النصوص علىٰ أقلّ تقدير، ومن هذه المصادر التراثية التي تنزل منزلة النُّسخ الثانوية ما يلي:

- الدر النَّثير تلخيص نهاية ابن الأثير، للسيوطي، مطبوع بها من النهاية غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

يقول السيوطي في مقدمة [التذييل والتذنيب علىٰ نهاية الغريب، للسيوطي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار الرفاعي، ط١، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م] (ص٣٣):

«إن (النهاية في غريب الحديث) للإمام ابن الأثير أجلُّ كتاب أُلِّف في الغريب، وأجمعه للبعيد منه والقريب، وقد **فاته** جمعُ جمٍّ يحتاج إليه الطالب، ويفتقر إلىٰ تتبُّعه كل راغب، وقد **لخصت كتابه** في مجلد في غاية التنقيح والتهذيب، وضممت إليه **زوائد** قربتها **أحسن تقريب،** ثم بدا لي أن أفرد ما فاته بتأليف ينتفع به من عنده (النهاية)، وها هو ذا، وقد سميته (التذييل والتذنيب علىٰ نهاية الغريب)».

- [الكفاية في نظم النهاية، لابن بَرْدِس الحنبلي، (ت٧٨٦هـ)، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م]، وهو نظم لكتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر)، لابن الأثير، وقد سبق أن عرفنا أن (النهاية) اعتمد علىٰ (الغريبين) اعتمادًا مستوعبًا مادته في بنائه.

- [غريب الحديث، لابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، ١٩٨٥م] هو اختصارا لما عند الهرَوي.

- [مجمع البحرين ومطلع النيِّرين، لفخر الدين الطُّرَيْحي، (ت٩٧٩هـ)، مكتبة مرتضوي، طهران، إيران، ١٤٠٨هـ].

- [تقذية ما يقذي العين من هفوات الغريبين، للمَدِيني، (ت٥٨١هـ)، تحقيق أحمد رجب أبو سالم، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م]، وغاية هذا الكتاب تصحيح ما فرط من الهرَوي في (الغريبين)، يقول المديني (ص١١١):

«وهذا الكتاب المشار إليه [يقصد (كتاب الغريبين)] كتاب إمام اتخذوه دستورًا يعتمد عليه... ويحتج بما فيه، فلم أستجز إهالة هذه الأشياء التي ذكرتها فيه [من تحريف للألفاظ المنقولة؛ وتبديل لكلمات، أشياء فسِّرت على غير ما هي به، وألفاظ أخلَّ بلفظها، فاختلَّ معناها، وفيه غير ذلك من خلَل وقع في اسم أو إسناد]، فجمعت تلك الألفاظ وما تبين لي صوابه من ذلك... ليصير الكتاب مهذبًا منقحًا، يصلح لأن يعتمد عليه، ويستند إليه».

وكما نرى فإن أهمية هذه الكتاب تتجاوز وظيفتُها حدود التوثيق وتعزيز التخريج على تصحيح **نصوص** كتاب (الغريبين)، وضبطها، واستثمارها في التعليق عليها.

ثالثًا- أساس إجراءات الانتساخ والمقابلة وإثبات فروق النُّسخ الخطية المعتمَدة في تحقيق كتاب الغريبين:

يعد النُّسخ أول عمليات التحقيق النهائية على حدِّ تعبير الفيلولوجي الألماني كارل لخمان، والنُّسخ الطريق المشْرَعة لتلقي النص من جانب مستعمليه، وهو الدلالة على حسن قراءة المحقِّق للنصِّ مَشْغَلة التحقيق ودرجته من عدمه.

وفي ما يلي العمليات التي طبقت في تحقيق كتاب (الغريبين):

(أ) تحليل خطاب الانتساخ:

قرر جبل أنه اعتمد على نسخ محمود الطناحي للكتاب كله، يقول (١/١١): «تمثل جهد العلَّامة الطناحي في التحقيق في... نسخ الكتاب كله من واقع النُّسخة التي

اتخذت أصلًا» وهي نسخة دار الكتب المصرية برواية أبي سعد الماليني (رقم ٥٥ / لغة تيمور).

وتحليل عمل الطناحي، ومن بعده جبل، كاشف عما يلي:

- إتقان رسم الحروف وتمايزها ووضوحها بصورة ممتازة شديدة المقروئية، مع ملاحظة أن جبل طور رسم عدد من الحروف التي كانت محلَّ لبْس قليل في طبعة الجزء الذي صدر في حياة الطناحي؛ إذ تحول في النُّسخ فرسم الياء بنقطتين سفليتين، أو بالياء الشامية، تفرِقة لها عن الألف المقصورة، وهذا تطبيق جيد لمعيار التيسير في مجال المقروئية، [انظر مثلًا (٧/١) الطناحي: ابن اليريدي، (١١٧/١) جبل: ابن اليزيدي].

- تطبيق منهج الضبط الوسط؛ أي إنهما اختارا وضبطا النص أو تشكيله طريقة وسطًا بين الإهمال والضبط التام، وهذه الطريقة أعلىٰ من طريقة ضبط ما يشكل وقد لوحظ في الغالب:

- توسع جبل في الضبط عما كان عليه الأمر في الجزء الذي ظهر في حياة الطناحي، وتأمُّل الفقرة الأولىٰ من كتاب الهمزة كاشف عما أقرره، فلم يضبط الطناحي غير الفعل (جعلت) بالبناء للمجهول وهو مما يشكل ضبطه في الكتابة العربية بإجماع، لكن جبل توسع فضبط كل كلمات السطور الأربعة أو الفقرة الأولىٰ - ضبطًا غطىٰ جغرافية الأبنية والإعراب بصورة شبه تامَّة.

- العناية بترقيم النص ترقيمًا تعبيريًّا، مع قدر من التوسع أدخله جبل.

والحقيقة أن منهج الطناحي في توظيف الترقيم التعبيري جاء بالغ الجودة، يكشف عن وعي ممتاز بما يؤدي الترقيم التعبيري من خدمة جليلة لقراءة النص وفهمه من جانب متلقِّيه ومستعمليه.

ولعل أظهر ما أضافه جبل إلىٰ الترقيم التعبيري في النص هو استعمال الحاصرتين؛ تبيينًا للكلام المعتَرض، من أمثلة ذلك:

[٧/١ الطناحي: «ليس القانع بالعلقة، وهي البلغة كالذي لا يقنع إلا بآنق الأشياء، أي أعجبها؛ ٢٦١/١ جبل: «ليس القانع بالعلقة - وهي البلغة - كالذي لا يقنع إلا بآنق الأشياء؛ أي: بأعجبها»].

ومقارنة النصين كاشفة عن زيادة حاصرتين وضع بينهما جملة «وهي البلغة»، وزيادة فاصلة منقوطة قبل «أي»، ونقطتين متعاقدتين بعدها عند تفسير: «بآنق الأشياء»، وهذا التوسع محمود جدًّا منه.

ومن التوسع في الترقيم التعبيري استعماله في الشعر أحيانًا (انظر ٢٥/٧)، والذي عليه الاستقرار بعدم ترقيم الشعر تعبيريًّا (الاتساع البياني).

(ب) تحليل خطاب المقابلة وإثبات فروق النُّسخ:

يقرر جبل (١١/١) أن الطناحي نهض «بالمقابلة الكاملة على نسخة دار الكتب المصرية (د)، ومقابلة الأحرف الخمسة الأولى عليها، وعلى نسخة مكتبة تشستربيتي (خ)».

قرر جبل في السياق نفسه (٢/١) أنه نهض «بالمقابلة على النُّسخ المخطوطة للكتاب مما اختاره العلامة الطناحي ومن غيرها».

وقد تميز عمل جبل في المقابلة بما يلي:

- الأمانة الظاهرة؛ إذ وثق نسبة فروق النُّسخ التي نهض بها الطناحي ولم تخرج في الجزء الأول الذي طبع في حياته، ومن ذلك الزيادة التي زادها في المتن قبل إيراد بيت [المتقارب]: (١١٨/١):

فأنزلت ماء من المعْصِرات فأنبت أبًّا وغلب الشجر

ففي جزء الطناحي (٧/١: وأنشد) / وفي طبعة جبل: (وأنشد [لأمية] ثم علّق في الهامش رقم(٤) قائلًا: «من (خ) [طناحي]» وغير ذلك كثير.

- الدقة الواعية بما يصلح لإيراده في المتن، وهو أمرٌ مهمٌّ لمن يتَّبع منهج «النص المختار» عند التحقيق، كما رأينا في المثال السابق، حيث أورد عبارة «لأمية» في المتن؛ لأنها زيادة مهمَّة.

والواضح من تطبيقات العمل في المقابلة وإثبات فروق النُّسخ، أن المحققين الكريمين اتبعا منهج التقاليد العربية المعاصرة في هذا الباب، بمعنىٰ أنهما لم يفرطا في إثبات فروق النُّسخ، علىٰ ما هو شائع في عمل المستشرقين في التقاليد الاستشراقية المعاصرة؛ وإنما اعتنيا بالأساس بالفروق التي قد ينبني عليها نوع تأثير في النص.

الحرص علىٰ التعليل عند إثبات عدد من فروق النُّسخ، وهو أمر يتجاوز حدود المقابلة الآلية أو الخرساء إلىٰ نوع من استثمار المعالَجة؛ ومن ذلك: (١٣٥/٥) في تفسير التلبينة بأنها: الحسو، ضبطها بفتح الحاء المهملة وتشديد الواو، ثم قال في (هـ٢) في: (د) بفتح الحاء المهملة: «وهو سهو في الضبط»! والكلمة بمعنىٰ الحساء، وانظر [١٧/٥هـ٧، حيث قال: «وأثبت ما في (د) وهو الصواب»؛ و٥/ ٣٣٢ (هـ٤)، حيث قال: «أثبت ما في (د) وهو الأولىٰ»]. والحقيقة أن ما قرره جبل تأسس علىٰ رعاية المعنىٰ والسياق، وهو علىٰ حقٍّ فيه.

وثمَّة مواضعُ تحتاج إلىٰ نوع من المناقَشة، فربَّما أسفرت عن غير ما قرره جبل بشأن إثبات فروق النُّسخ، ومن ذلك:

- (١٧٥/٥) ورد في المتن: «الصبابة:البقية اليسيرة تبقي في الإناء»؛ ثم قرر في (هـ٢) قائلًا: «زاد في (د): من الشراب»، والحقيقة أن هذه الزيادة الواردة من (د) الأولىٰ بها أن تلحق بالمتن؛ لأن البقيَّة التي تبقىٰ في الإناء قد تكون من نوع الشراب، وقد تكون من نوع **الكدر** الذي ليس من الشراب.

- (٣١٥/٥) ورد في المتن: «ومن ذلك سمِّيت الضرة لمضادَّتها»؛ وعلق في (هـ١): [في (د) لمضارتها بالراء]، وأظن أن المطَّرَح في الهامش هو الأولىٰ والأظهر، بتحكيم قاعدة

تعليل التسمية؛ ذلك أن الضرة من النظر إلىٰ الضر الذي تجلِبه المرأة للمرأة في هذه الحالة من الزواج عليها.

- (١٥٧/٧) ورد في المتن: «اللّٰهُمَّ اجعله لنا فرطًا؛ أي: أجرًا متقدمًا»؛ وعلق في (هـ٣): [في (د) أي: أجرًا يتقدمنا]، «والظاهر أن هذا المطَّرَح في الهامش هو الأولىٰ إثباته في المتن؛ لأنه أقرب لأسلوب أبي عبيد والسياق؛ فقد فسّر بدوره حديث «أنا فرطكم علىٰ الحوض»، فقال: «أنا أتقدَّمكم إليه»؛ أي إن تفسير الاسم بالفعل يناسب مقام الدعاء.

رابعًا- أساس معالَجة النص: تخريجًا وتعليقًا وتوثيقًا:

١/- مفهوم المعالَجة:

تعد معالَجة النص في التحقيق هي المركز أو العصب الذي يدور حوله مفهوم التحقيق أو النشر النقدي للنصوص، وهي جملة العمليات التي تهدف إلىٰ أداء النص التراثي علىٰ وفاق مراد صاحبه علىٰ جهة المطابَقة أو قريبًا من المطابقة، أو هي جملة العمليات التي تهدف إلىٰ استعادة الصورة التاريخية للنص التراثي التي تركها عليها مؤلِّفه بالدلائل والقرائن والشواهد.

وتضم معالَجة النص خدمة ما يلي:

(أ) إقامة الدليل علىٰ صحة قراءة النص، وأنه صحيح مطابق لمراد المؤلِّف، وهي المسألة التي تتجلىٰ في إنجاز النَّسْخ السليم، والضبط الصحيح، وتوظيف علامات الترقيم التعبيري بوصفها جزءًا من فهم المعنىٰ من المحقِّق، وسبيلًا لإعانة المستعمل التحقيق وقارئه علىٰ الفهم والتحصيل، وتعليل المطَّرَح من فروق النُّسخ في الهوامش بناء علىٰ ظهور التصحيفات والتحريفات والأخطاء، أو بعد هذا المطرح في الهوامش بقرار المحقق عن شخصية أسلوب المؤلِّف تلك التي حصَّلها المحقِّق من خبرته

ومعايشته لكلام المؤلِّف وهو الناتج الطبيعي لمبدأ **التمرس** بأسلوب المؤلِّف، بوصفه تحصيلًا لدراسة متأنية للغة المؤلِّف ومعجمه ولوازمه التعبيرية وسَمْته في بناء تراكيبه.

وقد توقَّفت هذه المراجَعة العلمية أمام هذا العنصر في المطلب السابق هنا وهو المطلب «ثالثًا».

(ب) العناية بتخريج النصوص؛ والمقصود بالنصوص هنا هي ما ينقُله المؤلِّف من كلام غيره، والتخريج مصطلح بالغ الخطر في إستراتيجيات معالجَة النص عند التحقيق؛ لأنه طريق بناء الثقة في مادة المعلومات التي يتحرك بها النص.

(ج) العناية بالتعليق على النصوص؛ والمقصود بالنصوص هنا هي حرُّ كلام المؤلِّف مما ليس منقولًا من غيره.

(د) العناية بالتوثيق وذكر المصادر عند النهوض بالتخريج أو التعليق؛ وهذا الإجراء هو الشرط المنهجي اللازم لصناعة الثِّقة والموثوقية معًا في المعالجَة.

١/- العناية بتخريج النصوص:

تحليل عناية محقِّقَي كتاب (الغريبين) بتخريج النصوص التي نقلها أبو عبيد الهرَوي فيه - يكشف عن وجود مشترك في طريقة كلٍّ منهما من جانب، وفي فروق ظاهرة بين طريقة كل منهما من جانب آخر.

وقد حاول لاحقًا جبل صناعة نمط من التنسيق والتوفيق ليظهر أمر التخريج في الكتاب كله بصورة واحدة أو يجري فيه مياه واحدة، ويصبِغه نفَس واحد.

وفي ما يلي محاولة لرصد مجمل ملامح منهج جبل في معالجَة نص كتاب (الغريبين) عند تحقيقه:

أولًا- توظيف تطبيقات منهج النص المختار، وذلك ترجمة لغياب النُّسخة الأصلية أو الأم التي هي بخطّ المؤلِّف أبي عبيد الهرَوي.

وعلى الرغم من تقديم نسخة معنية هي النُّسخة التيمورية لتكون أصلًا؛ نظرًا لما حازته – مقارنة بغيرها – من شروط التقديم والاعتبار والمنزلة من **التمام والصحة** – فإنه كثيرًا ما خالفها لصالح ما جاء في غيرها، وهذا انتصار لمبدأ أصيل في تطبيقات منهج النص المختار، وهو تقديم ما كان أقرب لأسلوب المؤلِّف وسَمْته وروحه.

ثانيًا- التوسع في تخريج الأحاديث من المصادر انتصارًا لقاعدة الاستقصاء في التخريج، وهو المنهج الذي كان يسير عليه الطناحي في أعماله التي حققها في بدايات اشتغاله العلمي بالتحقيق ولمدة طويلة.

ولكن الطناحي – في ما طبع من تحقيقه لكتاب (الغريبين) وهو الجزء الأول – لم يطبق منهج الاستقصاء في التخريج.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما فعله جبل في تخريج حديث «زُرْ غِبًّا تَزْدد حبًّا» [٧/٧]، قال [هـ١]: «الحديث وشرحه ورد في التهذيب [١٦/ ١٠٨-١١٢]... وغريب الحربي [٢/٦٠] ومجمع الغرائب [٤/ ١٩] والفائق [٣/ ٤٦] والنهاية [٣/ ٣٣٦؛ ٧/ ٢٩٦٣] (طبعة الخراط) وابن حبان في صحيحه [برقم ٧٢٩٧] والطبراني في المعجم الكبير [برقم ٣٥٣٥]».

وفحص منهج تخريج الأحاديث في هذا التحقيق يكشف عن مسألة مهمَّة ومنهجية تتمثل في:

(أ) تخريج الأحاديث من مصادر (الغريبين) التي اعتمدها الهرَوي عند بناء كتابه هذا، وهي معجم (التهذيب) للأزهري على وجه التعيين.

(ب) تخريج الأحاديث من المصادر التي اعتمدت في بنائها على (الغريبين)، ولا سيما كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير.

(ج) جملة من مصادر غريب الحديث والمدونات الحديثية.

ويلحظ على منهجية التخريج في هذا التحقيق غياب التخريج من بعض المصادر التي تفرغت لشرح (الغريبين) من مثل كتاب الطُّرَيْحي (مجمع البحرين).

ثالثًا- عدم التوسع في تخريج الأشعار، والتوقف عند حدود المصادر المركزية من الدواوين أو المجموعات الشعرية فقط.

ومن ذلك تخريجه لبيت رؤبة [٢٧٠/٧].

«قلت: وقولي عندهم مقتوت»

قرر [هـ٩، (٧/ ٢٦٩ - ٢٧٠)] قائلًا:

«في ديوانه بشرح عالم لغوي قديم ٨٨/٢».

وهو في هذا موافق لمنهجية الطناحي في تخريج الأشعار في الجزء الأول الذي صدر بتحقيقه من هذا الكتاب.

رابعًا- الإكثار من النقل والشروح في الهوامش بغير مسوِّغ، ومن ذلك أنه ذكر ما قبل هذا البيت وما بعده [ثلاثة أبيات] ثم نقل شروحها».

خامسًا- عرض مادة ما علَّق عليه ابن ناصر السَّلَامي في (التنبيه) وأبو موسى المديني في (تقذية ما يقذي العين من هفوات كتاب (الغريبين) مما رآه العالمان محتاجًا إلى تصحيح في كتاب الغريبين)، وهذه مسألة منهجية بالغة الأهمية.

٢/- العناية بالتعليق على نصوص المتن:

أولًا- حضور التعليق بصورة واضحة على كثير من الأمور التي تحتاج إلى تعليق، وقد توزعت التعليقات على المسائل التالية:

(أ) شروح الألفاظ الغريبة، من مثل شرحه للفظ النغف [١٤٥/٧، هـ٥] يقول:

«النغف: الدود يكون في أنوف الإبل والغنم «[اللسان (ن.غ.ف)]، وقد كان

الأولى توثيق ذلك الشرح من كتب الإبل والشاء في تراث العربية وأبوابها في المعاجم الموضوعية.

(ب) التعليق بتصحيح ما يرد من المتن من الخطأ والسهو في الهوامش، ومن مثل [٧/ ٢٧٣، هـ٨] تعليقًا على ما قرره الهَرَوي من أمر نسبة بيت شعر للأخطل، قال جبل: «الأخطل» هكذا في الأصل والنُّسخ، وهو سهو والبيت للحطيئة، لا الأخطل وهو وارد في ديوان الحطيئة بشرح ابن السِّكِّيت [تحقيق: نعمان محمَّد طه، ص٢٧١].

ثانيًا- التعليق بذكر الروايات المختلفة للشاهد الشعري، والمستقر في التحقيق والأعمال المعجمية: الإشارة لاختلاف الروايات في محل الاستشهاد فقط، لا كل الاختلافات الرواية ما لم يكن المحقِّق نصًّا شعريًّا؛ أي ديوانًا أو قصيدة.

وهو ما لم يتبعه جبل [انظر ٧/٢٧٣، هـ٨].

ثالثًا- نسبة النصوص المستشهد بها وعزوها إلى أصحابها؛ إذ جاءت غير منسوبة في النص ولا سيما نصوص القراءات والشعر وكلام العلماء وآرائهم.

[انظر ٧/٢٧٢، هـ٧] قال: «هذا من كلام الفراء في كتابه (معاني القرآن) ١/٢٩٤» تعليقًا على القول في تفسير ﴿وما قتلوه يقينا﴾ [النساء ٤/١٥٧]؛ أي: ما قتلوا علمهم يقينًا».

و[انظر ٧/٢٧٣، هـ٧] قال: «وتُعْزَى هذه القراءة إلى حمزة والكسائي وخلف (النشر ٣/ ٥١١، والإتحاف ص٥٥) تعليقًا على قراءة ﴿فإن قتلوكم فاقتلوهم﴾ [البقرة ٢/١٩١].

رابعًا- ترك عدد من النصوص المنسوبة في المتن بغير تخريج من مثل [٧/٢٧٣] «قال **ابن عرفة**: أي قتلوا منكم» **وهو** نِفْطَويه.

و(كتاب في غريب القرآن الكريم) **مجموع**، ومنه نقول كثيرة جدًّا في كتب القوم القدماء.

خامسًا- التعليق بذكر تكملات الشواهد الشعرية في الهوامش، وهـو أمـر فيـه تزيُّد يتجاوز حـدود عمـل المحقِّـق، ولا سـيما إذا لـم يكـن مـؤثرًا في إضـاءة مجمـل الاستشهاد، ومن ذلك [١٨١/٩، ه٦] يقول تعليقًا على قول كتاب (الغريبين):

«وفي الحديث في بعض أراجيز أصحابه:

لكن غذاها حَنْظل ونَقيف».

«[هو سيِّدنا كعب بن مالك الأنصاري، والرجز في ديوانـه (بتحقيـق سـامي مـكي العاني، ص٢٣٣)، وفيه:

لكن غذاها الحَنْظل النَّقيف

وقبله بالديوان:

لم يغذها مدٌّ ولا نصيف.

وهو يرد على «سَلَمة بن الأكوع» في رجز أنشده يعرِّض فيه بالأنصار]».

وكلُّ ذلك خارج حدود مفهوم التحقيق وتطبيقاته.

٣/- توثيق التخريجات والتعليقات:

إن جزءًا من مفهوم التحقيق أو النشر النقدي يقوم على ذكـر المـصادر والمراجـع التي تدعَم التخريجات والتعليقات وتوثِّقها:

ومن ثَمَّ كان التوثيق جزءًا أصيلًا مـن ماهيَّـة معالَجـة النـصوص على مـستويات التخريج والتعليق.

وقد اتسمت منهجية تعامل «جبلٍ» مع توثيق التخريجات والتعليقات بجملة مـن الملامح يمكن رَصْدها في ما يلي:

أولًا- غياب تطبيقات معيار التيسير في ضبط صياغة التوثيقات، وهو الأمر الذي تجلَّىٰ في ما يلي:

(أ) الاكتفاء بالتخريج من المعجَمات اللغوية بذكر الجذر اللغوي فقط من دون المؤشِّر المكاني أو الموضع في أحيان، وهو أمرٌ ضدُّ مبدأ التيسير الذي تفرِضه تطبيقات منظور رعاية المستعمل.

والحقيقة أن صياغة التوثيق في ما يتعلق بتوثيق التخريج من المعجَمات من دون ذكر أرقام الصفحات، يجهِد المستعمل جدًّا ويهدِر وقته؛ لأن معالَجات المعجَمات للمداخل قد تتسم عامة بالطول وتستغرق مساحات ممتدَّة.

وهذا التعامل مطَّرد من جانب «جبلٍ» في أمر التوثيق من المعجَمات اللغوية، ومعجَمات غريب الحديث، ومعجَمات غريب القرآن ومعجَمات الغريبين.

يقول في تخريج معنىٰ «صفة السرج»؛ أو ما يضم العرقوتين من أعلىٰ السرج وأسفله: [٢٤٦/٩، هـ٢] «في اللسان (ص.ف.ف).. وفي التاج (ب.د.د)، دون ذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها الشرح وأحال عليها، وللعلم أن معالَجة المادتين (ص.ف.ف) و (ب.د.د) في المعجمين استغرقت عدة صفحات، مما يترتب عليه إرهاق المستعمل والتعسير عليه؛ إذ استغرقت معالَجة المادة في اللسان [صادر (ص.ف.ف) ١٩٤-١٩٦]، وفي التاج [ط. الكويت (ب.د.د) ٤٠٤/٧-٤١٢].

(ب) الاكتفاء بالتوثيق من عدد من المعجَمات اللُّغوية ومعجَمات الغريب القرآني الحديثي بذكر المؤشِّرات المكانية من دون الإشارة إلىٰ الجذور اللغوية؛ [انظر ١٨٦/٩، هـ٥] يقول في توثيق تخريج حديث «نكب عنا»: «[في التهذيب (٢٦٨/١٠)] هكذا من دون ذكر المادة اللغوية، وانظر كذلك [١٨٦/٩، هـ٦، ٣٦٤/٩]».

(ج) استعمال طريقة التوثيق بالإحالة علىٰ المرجع السابق من دون ذكر المؤشِّر

المكاني، مع ما في ذلك من عدم تيسير، ولا سيما إذا طالت المسافة بين المرَّتين، انظر [٣٦٤/٩، هـ٤] قال: «زاد في النهاية في الموضع السابق» هكذا - والموضع السابق هذا قبله بخمسة سطور، وعدم ذكر المؤشر المكاني (٤/ ٢٤٦) يساوي في المساحة كلمتي: المرجع السابق، مما يعني أنه لم يؤثر في المساحة، وعسَّر نسبيًّا على المستعمِل.

(د) غياب النصِّ على مصادر بعض التعليقات أو مراجعها، بمعنى إيراد معلومات في الهوامش يهدف التعليق على بعض معلومات المتن وإضاءتها للمستعملين دون ذكر للمراجع التي توثق ذلك، مما يفوت تحقيق الوظيفة المعرفية لمن يروم الاستزادة وينال من تحقيق وظيفة الثقة لدى المستعملين ويهزُّ - بشكل ما - مبدأ الموثوقية؛ انظر [١٢/٩، هـ٣] قال: «وأم عطية»: صحابية فقيهة (ت٧٠هـ)، «وهي نُسَيْبَة بنت الحارث الأنصارية» أم عطية الأنصارية، كما قرر جبل - صحابية فقيهة، حدَّثت عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأخرج لها الإمامان في (الصحيحين) [انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، قسم النساء (١٩٤٧/٤)؛ والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ترجمة رقم (١٤١٦)، قسم النساء (٤٧٧/٤)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٢٨هـ].

٤/- الموقف من التعليق على معلومات التراكيب وتخريجها:

من المعلوم أن مفهوم الغريب يتسع للعناية ببعض معلومات التراكيب أو النحو، وهو ما كان يفرض الاعتماد على مصادر أعاريب القرآن الكريم والحديث النبوي، ومكتبتهما عريقةٌ وغنيةٌ في التراث العربي.

ولم يراجع «جبل» ما ورد في كتاب (الغريبين) مما يتعلَّق بمعلومات التراكيب على أي من مصادر إعراب القرآن الكريم وإعراب الحديث النبوي الشريف.

ومكتبة إعراب القرآن والحديث كبيرة متنوعة المناهج، وموزَّعة على عصور ممتدَّة، منها في إعراب القرآن وحل مشكل تراكيبه:

- معاني القرآن وإعرابه، للنحاس (ت٣٣٨هـ).

- وجواهر القرآن، للباقولي (ت٥٤٢هـ).

- والدُّر المصون، للسَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ).

- وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت٦٧٢هـ).

- وإعراب القراءات الشواذ، للعكبري (ت٦١٦هـ).

ومنها في إعراب الحديث:

- إعراب الحديث، للعكبري.

- وعقود الزَّبَرْجَد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي (ت٩١١هـ).

٥/- دعوىٰ عدم وجود نُقول كتاب (الغريبين) في المطبوع من مصادرها عند التخريج:

قرر جبلٌ في بعض المواضع من هوامش التخريج أنه لم يجد ما نقله الهـرَوي في كتابه (الغريبين) في المصادر التي ادعىٰ أنه نقل منها، يقول تعليقًا علىٰ ما نقله الهـرَوي من (التهذيب) من أمر تعريف اسم الله تعالىٰ «الواسع»: «[قال الأزهري؛ أي: وسِع كلَّ شيء رحمتُك وعلمُك]».

والحقيقة أن أبا منصور الأزهري يقول في (التهذيب) في مفتتح معالَجة مادة (و.س.ع) [٣/٩٥]:

«الواسع من صفات الله تعالىٰ: الذي وسع رزقه جميع خلْقه، ووسِعت رحمته كلَّ شيء»!

وفي (التهذيب) [٣/٩٦]: «وقال: وسِعت رحمةُ الله كلَّ شيء».

وفي (التهذيب) (ر.ح.م) [٥/٥٠]: قال: «رحمة الله وسعت كل شيء»].

ولم يتكلَّم الأزهري عن الآية في [معاني القراءات للأزهري، تحقيق عيد مصطفىٰ درويش، وعوض حمد القوزي، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩١م] (٣٤٣/٢).

٦/- غياب توثيق التعليقات والتخريجات من المصادر الأصيلة والتحول إلىٰ المصادر الثانوية بغير مسوِّغ:

من المبادئ المستقِرَّة في التخريج والتعليق: العودة إلىٰ المصادر الأصيلة وثيقة الاتصال بمادة ما يخرِّجه المحقِّق أو يعلِّق عليه.

والحقيقة أن تطبيقات هذا المعيار جاءت بصورة لا بأس بها في المجمل، ولكنْ ثمَّة قطاع كبير من التخريجات والتعليقات بصورة خاصة وثَّقها المحقِّق - جبل - من **مصادر ثانوية** مع وجود مصادر أصيلة متصلة اتصالًا مباشرًا ووثيقًا بمادة المعلومات محلِّ التعليق أو ذاك.

ومن الأمثلة الدالَّة علىٰ ما نقرِّره هنا ما يلي:

(أ) التعليق الوارد في [٢٤٦/٩، هـ٢] الذي عرف فيه المحقِّق معنىٰ «صفة السرج» بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء المفتوحة، وهي: ما يضم العرقوتين من أعلىٰ السرج وأسفله - وثَّقه المحقِّق من لسان العرب (ص.ق.ف) وتاج العروس (ب.د.د).

والأولىٰ من ذلك كله توثيق تعريف صفة السرج من كتاب [صفة السرج واللجام، لابن دريد الأزدي، تحقيق: مناف مهدي محمَّد، معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة، ١٩٩٢م] (ص٨٥).

(ب) التعليق الوارد في [كتاب الغريبين (و.ل.ث) ٣٦٢/٩] الذي عرف «الجاثليق» بأنه كبير النصارىٰ أو رئيسهم.

ووثق ذلك من [التاج (ج.ث.ل.ق)، من دون ذكر المؤشر المكاني].

والأولىٰ توثيق ذلك التعليق من [معجم المصطلحات الكنسية، للراهب القس أثناسيوس المقاري، دار مجلة مرقس، القاهرة، ط٤، ٢٠٢١م] (ص ١٩٧). يقول هذا المعجم:

«جاثليق كلمة أرمينية من أصل يوناني: ... وتعني: «متقدِّم الأساقفة»؛ أي: المشرف علىٰ أكثر من أسقفية محلية ... ولهم تصرُّف شبه مطلَق في تدبير شؤون رعيَّتهم».

٢/٢- كتاب الغريبين: تحليل خطاب تحقيق التحقيق علىٰ مستوىٰ تطبيقات المكمِلات الحديثة:

المكمِلات الحديثة جزء أصيل من مفهوم التحقيق أو النشر النقدي في التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية علىٰ السواء، وهي جزء أصيل من هذا العلم تنظيرًا وتطبيقًا.

ومراجَعة أدبيات التنظير نجد مصداق ذلك من لدن عمل عبد السلام هارون المؤسس في الثقافة العربية المعاصرة، [انظر: تحقيق النصوص ونشرها، (ص٨٣-٩٩)]، فقد صنع فصلًا بعنوان: المكمِلات الحديثة.

واستمر ذلك الحضور في الأدبيات العربية المعاصرة علىٰ ما نجد عند بنت الشاطئ في [مقدمة في المنهج، ١٩٧١م (ص١١٠)]؛ وعبد المجيد دياب في [تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ١٩٨٠م (ص٢٨٠-٢٩٩)]؛ ورمضان عبد التواب في [مناهج تحقيق التراث بين القدامىٰ والمحدثين، ١٩٨٢م (ص١٣٥-٢١٩)]؛ وعبد الله عسيلان في [تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ١٩٩٤م (ص٢٣٣-٢٥٣)]... وغير هؤلاء كثيرون.

/٠- ومفهوم المكمِلات الحديثة ينصرف إلىٰ مجموع ما ينهض به المحقِّق لخدمة:

- دراسة النصِّ مَشْغَلة التحقيق.

- وإضاءة هذا النص بتنوير سيرة مؤلِّفه، وتراثه السابق واللاحق، وتوثيق عنوان توثيق نسبته.

- وتيسيره للمستعملين بتعظيم سبل الإفادة منه بالملاحق والكشافات والفهارس.

وسوف نحلِّل عمل «جبل» وَفْقَ منظور التحرير الذي يظهر التحقيق منشورًا:

أولًا- تطبيقات محقق كتاب (الغريبين) على مستوى المكمِلات الحديثة القَبْلية:

يحتاج أيُّ نص تراثي عند تحقيقه القيام بحُزْمة من المكمِلات الحديثة، تسكن قبل النص المحقَّق عند إعداده للنشر، وهذه المكمِلات القَبْلية هي:

١- المقدمة التي تحتوي على كلمة كاشفة تعين بصورة موجَزة وواضحة أهمية النص، ودواعي تحقيقه، تاريخ عناية المحقق بمجاله المعرفي.

وقد صنع جبل مقدمة (ص٥-١٠) شملت الإشارة إلى ما يلي:

(أ) قصة توجُّهه لتحقيق كتاب (الغريبين) (ص٥-٨).

(ب) خطوات الاشتغال في تحقيق الكتاب (ص٨).

(ج) تقديم الشكر لمن عاون المحقِّق (٩-١٠).

وقد ترك «جبل» جملة مما يلزم ظهوره في مقدمة التحقيق؛ لأن ثمة مقدمة أخرى ينهض بها المشرف على إخراج التحقيق، وهو محمَّد عبد الرحيم سلطان الذي تناول في تصديره ما يلي:

(أ) أهمية (الغريبين) في خدمة لغة الكتاب العزيز والسُّنة النبوية الشريفة.

(ب) منزلة كتاب (الغريبين) بوصفه واحدًا من أعظم كتب (الغريبين) في تراث العربية (ص: أ-ب).

(ج) موجز تاريخ العناية بتحقيق الغريبين(ص: ب-ج).

(د) موجَز عمل المحقِّق جبل في إتمام تحقيق هذا الكتاب (ص: ج).

٢- بين يدي الكتاب: (جهد العلَّامة الطناحي وجهدي في التحقيق / النشرات السابقة للكتاب / النُّسخ المعتمَدة في التحقيق).

أفرد جبل مساحة جيدة بيَّن فيها ما يلي:

(أ) جهد الطناحي في تحقيق الجزء الأول الذي صدر من كتاب (الغريبين) ١٩٧٠م، الذي تضمن مفرد كتاب الهمزة، وكتاب الباء، وكتاب التاء، وكتاب الثاء، وكتاب الجيم، بالإضافة إلى الحروف الأخرى (الحاء، والخاء، والدال، والذال، والراء، والزاي) ما لم ينشر، وحصل عليه مخطوطًا من ورثة الطناحي، وتفصيل هذا الجهد ظاهر.

- النَّسخ / وتخريج الآيات الكريمة / والمقابَلة / ومعالَجة هذه المواد مما يحتاج إلى تنبيه: يقول جبل (١١/١): «تمثل هذا الجهد في تحقيق مادة الكتاب التي تنتظم أحد عشر حرفًا من الهمزة إلى الزاي، وقد طبعت هذه الأحرف في مجلد واحد، ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)»!

والحقيقة أن المطبوع في المجلد المشار إليه إنما هو تحقيق الأحرف الخمسة من الهمزة إلى الجيم فقط، فقد ورد في (ص ٤٣٢ من الطبعة المذكورة) «آخر حرف الجيم»: [هذا آخر الجزء الأول - بتجزئة المحقِّق بين كتاب (الغريبين) يليه في الذي بعده: كتاب الحاء]، ولم يطبع هذا الذي بعده.

(ب) جهد «جبل» في تحقيق الكتاب، وتمثَّل في ما يلي:

- تحقيقه بقيَّة الكتاب (١٢/١) «المادة الواردة تحت سبعةَ عشَرَ حرفًا، من السين إلى الياء».

- مقابَلة النص على النُّسخ المعتمَدة سلفًا من الطناحي، مضافًا إليه مقابلته على نسخ أخرى جديدة.

- مقابلة الكتاب علىٰ (تهذيب اللُّغة) للأزهري (ت٣٧٠هـ) بوصفه نسخة ثانويـة؛ إذ هو «أهمُّ مصدَر نهَل منه الهرَويُّ وأسَّس عليه كتابه»، كما قرر المحقِّق (١٢/١).

- تخريج الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وآثار الـصحابة والتـابعين، وتخريج الأشعار / والأمثال / ونسبة الآراء إلىٰ أصحابها / وترجمة الأعلام.

- مراجَعة نص كتاب (الغريبين) علىٰ مَن نبَّه علىٰ أوهامه وانتقده من مثـل: ابـن ناصر السَّلَامي (ت٥٥٠هـ) في (التنبيه علىٰ الألفاظ التي وقع في نقلها تصحيف وخطـأ في تفسيرها ومعانيهـا وتحريـف في كتـاب الغـريبين لأبي عبيـد)؛ أبي مـوسىٰ المـديني في (تقذية ما يقذي العين من هفوات كتاب الغريبين).

- التعليق علىٰ ما يحتاج إلىٰ تعليق من الآراء، وشروح الألفاظ الغريبة.

- إكمال ما نقَص من عمل الطناحي في الجزء الذي حقَّقه؛ ليكون منهج التحقيـق متَّسِقًا.

- توثيق التخريجات والتعليقات.

(ج) بيان مسوِّغات إعادة التحقيق؛ ذلك أن النشرة السابقة لأحمد فريد المزيدي (١٧/١) «طبعة تجارية»، وأنها «تفتقر إلىٰ مقومات التحقيق العلمي المعتبر».

والحقيقة أن معالَجة جبل لهذا العنصر جاء فقيرًا مما ظلـم عملـه، وتحقيـق أحمـد فريد المزيدي غير معتبر من منظور العلم، ونشرة جبل حـازت - بامتيـاز - مـسوِّغات إعادة التحقيق، وهي:

- وجود **نسخ جديدة مؤثرة** للكتاب.

- وجود نقص في نشرة المزيدي.

- وجود خلَل في معالَجة نص (الغريبين) علىٰ مستوىٰ قراءة النص وضبطه وتخريج نُقوله والتعليق علىٰ ما فيه.

٢- بيان بوصف النُّسخ المعتمَدة (١/ ١٩-٤٧)، وحقُّ هذا المكمِل أن يأتي آخر شيء في المكمِلات القَبْلية مقرونًا بالصورة الضوئية لنماذج المخطوطات أو النُّسخ المعتمدة بعد دراسة منازل النُّسخ.

٣- مقدِّمة الطَّناحي التي طبعت مع المجلد الأول الذي صدر سنة ١٩٧٠م، وفيها:

(أ) ترجمة الهرَوي صاحب (الغريبين) (١/٤٨-٦٦).

(ب) دراسة نص كتاب أبي عبيد = (منهج أبي عبيد في الغريبين) (١/٦٦-٧٩)؛ وعالَج فيها:

- البدء بتفسير غريب القرآن الكريم.

- كيفية معالَجة شرح غريب الحديث.

- روايات الغريبين.

- ما كتب حول الغريبين.

- الهرَوي وكتابه في كتب الأدب واللُّغة والتفسير.

- الهرَوي في المعاجم العربية.

والحقيقة أن هذا الجزء - مع قيمة ما ورد فيه، كان يحتاج إلىٰ تحديث من «جبل»، وَفْق منهجه الذي اشترطه علىٰ نفسه، ولا سيما أن مياهًا كثيرة جدًّا جرت في النهر بعد صدور المجلد الأول ١٩٧٠م، الذي مرَّ عليه أكثر من نصف قرن؛ ظهرت فيها مصادر كثيرة جدًّا كان بإمكانها أن تغني دراسة هذا النص.

٤- وبقي مما كان يلزم بيانه ما يلي:

(أ) توثيق عنوان الكتاب كما وردت به النُّسخ، وأثبته علماء الفهارس والمشيخات والتراجم، ومن نقلوا عنه ممن جاؤوا بعده.

(ب) توثيق نسبة الكتاب إلىٰ مؤلِّفه بالدلائل الداخلية والخارجية معًا.

(ج) تخصيص مبحث لمصادر الهـرَوي في بنـاء (الغـريبين)، ولا سـيما (تهـذيب اللُّغة) للأزهري؛ ذلك أن الهرَوي كان أقرب تلاميذ الأزهري إليه، وهو ملقَّب بـ«غلام الأزهري».

ثانيًا- تطبيقات المحقِّق علىٰ مستوىٰ المكمِلات الحديثة البَعْدية:

المكمِلات الحديثة البَعْدية هي ما ينهَض به المحقِّـق مـن أعمـال خدمـة للـنص باستكمال مادته العلمية مما ورد متعلقًا بموضوعه مما لم يرِد في النُّـسخ المعتمَـدة، وهـو الأمر الذي تنهض الملاحق، وأعمالِ خدمة للمستعملين المتوقعين بتيسير حصولهم علىٰ المعلومات أو المكونات الصغرىٰ، وهو ما تنهض به الكشافات.

وفي ما يلي تحليل عمل «جبل» في ما يتعلَّق بالمكمِلات الحديثة البَعْدية:

(أ) صنع جبل ثلاثةَ عشرَ «فهرسًا»، وخصص الجزء العاشر كاملًا لما أطلق عليـه «الفهارس العامة»، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس القراءات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأمثال.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأرجاز.
- فهرس الأعلام.

- فهرس الكتب (الواردة في المتن).
- فهرس البلدان والأماكن.
- فهرس القبائل والجماعات.
- فهرس المصادر والمراجع.

ومما يلحظ علىٰ عمل «جبلٍ» علىٰ هذا القطاع من المكمِلات البَعْدية ما يلي:

- إطلاق تسمية الفهارس غير دقيق، والأولىٰ تسميتها الكشافات، في ما عدا قائمة المصادر والمراجع فهي فهرس.

- الفصل بين الأشعار والأرجاز بدعة، ولا مسوِّغ من المنظور الفني أو العلمي للفصل بينهما، وهما من جنس قولي واحد هو الشعر، يقول رمضان عبد التواب في [مناهج تحقيق التراث بين القدامىٰ والمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ سنة١٩٨٣م] (ص٢١٦):

وهناك مسألة «في غاية الأهمية بالنسبة لفهرسة (لتكشيف) الشعر، لا بد من التنبيه عليها...(وهي) بدعة فصل الرجز عن القصيد في فهرس مستقل؛ فهذه البدعة تفترض في كل باحث في هذا الكتاب أو ذاك عن بيت من الشعر - أنه عالم بفنِّ العَروض، وأنه سيتجه مباشرة إلىٰ الفهرس الذي يريد، وهذا للأسف ليس متحققًا في جمهرة الباحثين في العصر الحاضر، ولذلك ترىٰ مثل هذا الشخص الذي لا يعرف الفروق بين الرجز وغيره - مضطرًّا إلىٰ مراجَعة فهرسين (كشافين) في حرف معين، بدلًا من مراجعة فهرس (كشاف واحد).

- عدم وضع أرقام السور في كشاف الآيات القرآنية الكريمة - وإطلاق اسم السورة عاريًا من مصطلح السورة بمعنىٰ أن الكشاف يقول:

«الفاتحة»، والصواب: «سورة الفاتحة»، وأن يسبقها رقم (١)، وهو رقمها في المصحف الشريف.

وقد أحسن في كشاف الآيات القرآنية الكريمة عندما وضع رقم كل آية فيه بين معقوفين بلون أحمر، غير أن ذلك لم يستمر، وغاب اللون الأحمر بدءًا من (١٠/ ١٧) إلىٰ نهاية (١٠/٩١).

وكذلك الحال مع كشاف القراءات القرآنية، حيث غاب ذكر مصطلح السورة مع كل سورة، وجاء لون أرقام القراءات بين المعقوفين بغير اللون الأحمر (١٠/٩٢-٩٩)، وقد خلا ذكر صاحب القراءة ونوعها في الكشاف.

- وأما كشاف الأحاديث فقد رتَّب المحقِّق فيه الأحاديث علىٰ الأطراف، وهو غير مناسب في هذا الكتاب؛ لأنه ليس مدونة حديثية، وإنما الأنفع أن تكشَّف الأحاديث وَفْق المواد اللغوية أو الجذور للكلمات التي شرحها وفسرها الهرَوي.

وإذا كانت الأحاديث شواهد، أي جاء بها للاستشهاد وليس للشرح فهي التي يمكن قبول تكشيفها وَفْق أطرافها.

أما كشاف الآثار فالمستقرُّ عدم فصله عن كشاف الأحاديث؛ ذلك أن كثيرًا من الآثار مرفوع إلىٰ سيدنا النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن مصادر اللُّغة لا تفرق بينهما عند فحص مسألة الاحتجاج اللغوي.

أما كشاف الأشعار فقد أورد فيه: البيت كاملا وأمامه المؤشر المكاني أو موضع وروده في الكتاب.

والحقيقة أن هذا الكشاف جاء مخالفًا لمعايير تكشيف الأشعار في النصوص التراثية المحقَّقة التي تبني علىٰ ما يلي:

القافية	البحر	القائل	المؤشر المكاني	الملحوظات

وربما أضافت بعض التطبيقات مطلع البيت قبل القافية.

وفي نهر القائل إذا كان القائل مجهولًا وضعيفًا (-) وإذا كان واردًا في النص جئنا

باسمه، وإذا كان من نسبة المحقق وضعنا اسم الشاعر بين قوسين هلاليين ( )، وجاءت نهر الملحوظات لأي تعليق يتعلق بتعدد نسبة البيت أو غيره.

وقد وقعت مجموعة أمور في كشاف الأشعار والأرجاز تحتاج إلىٰ مراجعة من مثل:

- فصل أبيات القطعة الواحدة في الكشاف، فمثلًا ورد في (١٩٧/١) ثلاثة أبيات من الرجز هي:

لأنكحنببه

جارية خديه

تجب أهل الكعبه

وفي الكشاف (١٠/ ٢٨٣) أورد البيت الأول والثاني، ثم جاء بعده أبيات، ثم جاء بالبيت الثالث بعدها!

- غياب التبصِرات عن كشاف الأعلام، فمثلًا عند تكشيف اسم الشاعر «الأسود بن يَعْفر النَّهْشَلي الشاعر»، كان يفضل إضافة تبصرة تقول: (أعشىٰ نَهْشَل).

وقد اعتنىٰ جبل بالتبصِرات في كثير من مواضع تكشيف الأعلام لكنه لم يضعها بين قوسين هلاليين، مثلًا نرىٰ في اسم:

«زينب بنت جحش [رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا]، (أم المؤمنين)».

وكان الأيسر وضع المؤشر المكاني كاملًا أمام كل مادة لغوية بدلًا من تكشيف المواد بذكر الجزء مرة واحدة.

- أما فهرس مصادر التحقيق ومَراجِعه فتحتاج إلىٰ مراجَعة الترتيب، فقد تأخر عنوان (الآثار) وتقدم عليه: (الآثار المروية) ! [٤١٧/١٠]

وتقديم (أمثال الحديث) على: (الأمثال) [٤٢٢/١٠].

وتقديم (أنساب الأشراف) على: (الأنساب) [٤٢٣/١٠].

تأخير (البئر) وحقه أن يتقدم ليكون أول مصدر أو مرجع في حرف الباء !

تأخير (المطر) أو تقديم المطر والرعد والبرق والريح عليه، وغير ذلك.

(ب) الملاحق:

تنهض فلسفة العناية بصناعة الملاحق ضمن أعمال المكمِلات الحديثة في تطبيقات التحقيق على الوفاء لمبدأ خدمة موضوع النص مَشْغَلة التحقيق، من طريق جمع مادة وثيقة الصلة بمادة المتن ولا سبيل بحال إلى إدراجها فيه.

وثمَّة حاجة ملحَّة إلى صناعة ملحَق على الأقل يجمع انتقادات ابن ناصر السَّلَامي التي رصدها في كتابه (التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين لأبي عبيد)، وما رصده أبو موسى المديني في كتابه: (تقذية ما يقذي العين من هفوات كتاب الغريبين).

صحيح أن المحقق نثر هذه النقدات في هوامش معالجته وتحقيقه لنص كتاب (الغريبين)، لكنْ جمْعها في ملحَق وَفْق ترتيب (الغريبين) أكثر نفعًا لدارسي (الغريبين) وقارئيه.

كما أن هذا التحقيق كان في حاجة إلى جمع النُّقول التي نقلها الخالفون بعد أبي عبيد من كتابه (الغريبين)، ولم ترد في النُّسخ المعتمَدة في التحقيق.

(ج) الكشافات الغائبة:

ثمَّة ما كان يحتاج إلى تخصيصه بكشافات خاصة لخدمة مستعملي الكتاب المتوقعين من جانب، وبالنظر إلى انتماء الكتاب المعرفي من جانب آخر، من مثل:

- كشاف المعرَّب من الألفاظ الأعجمية.
- كشاف مسائل الإعراب واللُّغة.
- كشاف الحيوان.
- كشاف النبات.
- كشاف ألفاظ الحضارة، وغير ذلك.



خاتمة

تناولت المراجَعة العلمية النقدية فحص جهد المحقِّق الكريم عبد الكريم جبل في تحقيق كتاب (الغريبين)، لأبي عبيد الهرَوي «غلام الأزهري» (ت٤٠١هـ).

وقد توقفت هذه الدراسة أمام المطالب التالية:

أولًا- تمدُّد الوعي وفعاليته في ميدان تطوير المعجمية العربية التراثية لرعاية مَطالب خدمة الشريعة بالأساس.

ثانيًا- تحليل خطاب نوع كتاب (الغريبين) وانتمائه المعرفي وقيمته العلمية والحضارية.

ثالثًا- تحليل خطاب تحقيق التحقيق على مستوى تطبيقات الأسس:

١- اختيار النص.
٢- جمع النُّسخ، ودراستها، وترتيب منازلها.
٣- النَّسخ والمقابَلة، وإثبات فروق النُّسخ.
٤- معالَجة النص: تخريجًا وتعليقًا وتوثيقًا.

رابعًا- تحليل خطاب تحقيق علىٰ مستوىٰ تطبيقات المكمِلات الحديثة:

١- المكمِلات الحديثة القَبْلية.

٢- المكمِلات الحديث البَعْدية.

وقد أظهرت هذه الدراسة جملة من النتائج، أبرزها:

أولًا- قيام الدواعي إلىٰ ضرورة إعادة تحقيق كتاب (الغريبين)؛ إذ توفرت المسوِّغات الداعية إلىٰ ذلك؛ من تحصيل نسخ جديدة ومؤثرة، ووقوع سقط وأخطاء في ما صدر من طبعة سابقة.

ثانيًا- حضور الوعي بجملة الأسس المعتبَرة في تحقيق النصوص التراثية، وهي أسس اختيار النص، وجمع نسخه ودراستها وترتيب منازلها ونسخها ومعالجَة النص: قراءةً وضبطًا وتخريجًا وتعليقًا وتوثيقًا.

ثالثًا- حضور خدمة النص بعدد من المكمِلات الحديثة استجابة لمنظورات خدمة النص وإضاءته وخدمة مستعمليه المتوقَّعين.

رابعًا- حصول ما يحتاج إلىٰ شيء من المراجعة إن علىٰ مستوىٰ النص تخريجًا وتعليقًا وتوثيقًا، وإن علىٰ مستوىٰ إنجاز المكمِلات الحديثة.

* * *

المصادر والمراجع

- آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، لخالد فهمي، الدار المغربية، ودار الكلمة، القاهرة، ٢٠٢١م.
- التذييل والتذنيب على نهاية الغريب، للسيوطي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار الرفاعي، ط١، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- تقذية ما يقذي العين من هفوات الغريبين، للمديني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أحمد رجب أبو سالم، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
- الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير، للسيوطي، مطبوع بهامش النهاية غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.
- صفة السرج واللجام، لابن دريد الأزدي، تحقيق: مناف مهدي محمَّد، معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة، ١٩٩٢م.
- غريب الحديث، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، ١٩٨٥م.
- في الميزان الجديد، لمحمَّد مندور، مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٨م.
- كشف الظنون، لحاجِّي خليفة، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الكفاية في نظم النهاية، لابن بردس الحنبلي، (ت٧٨٦هـ)، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
- مجمع البحرين ومطلع النيرين، لفخر الدين الطريحي، مكتبة مرتضوي، طهران، إيران، ١٤٠٨هـ.
- معاجم غريب الحديث والأثر، للسيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- معاجم الغريبين في العربية – دراسة لغوية معجمية، لهيثم زينهم، تقديم: خالد فهمي، دار النشر للجامعات، ط١، القاهرة، ٢٠١٩م.
- معاني القراءات، للأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض حمد القوزي، مركز البحوث، ط١، جامعة الملك سعود، ١٤١٣هـ/١٩٩١م.
- معجم المصطلحات الكنسية، للراهب القس أثناسيوس المقاري، دار مجلة مرقس، ط٤، القاهرة، ٢٠٢١م.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٨٣م.
- نحو منهج لتحقيق نصوص معجَمات التراث العربي: بحث في نقد التحقيق والنقد المعجمي، لهالة جمال عبد الفتاح علي القاضي، مجلة بحوث كلية الآداب، السنة (٣٤)، ع(١٣٢)، يناير ٢٠٢٣م.

